

## الوسيط في المذهب

إذ يعسر ملازمة الولي حضرا وسفرا لكن لو رجع وكذب فالظاهر أنه يحال بينهما لزوال الضرورة .

وصيغة الإقرار أن تقول زوجني الولي منه فلو أقرت بالزوجيه ولم تضيف إلى الولي ففيه خلاف مبني على أن دعوى النكاح مطلقا من غير التقييد بالشرط هل تسمع .

فأما إقرار الولي المجبر فنافذ إن أقر في حالة القدرة على الإيجاب وأما أبو حنيفة رحمه الله فقد قضى بأنها تزوج نفسها